الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/5/Add.8
١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

البند ٦(ب) من جدول الاعمال المؤقت

Received
17 MAR 1986

تقرير الامين التنفيذى عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

(٨) قرار اللجنة رقم ١٤١(د-١٢) بشأن الدراسة العامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني

86-0185

(٨) القرار رقم ١٤١(د-١٣) بشأن الدراسة العامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني

١- سبق ان أصدرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) في دورتها الثانية بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٧٥ القرار رقم ١٢(د-٢) بشأن إعداد دراسة عامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا. وفي دورتها الثالثة اتخذت اللجنة القرار رقم ٢٧(د-٣) لوضع الترتيبات اللازمة لاجراء هذه الدراسة.

٢- وتنفيذا لذلك فقد كلفت الأمانة التنفيذية للاكوا في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨١، شركة الخبراء العرب في الهندسة والادارة (تيم) بانجاز هذه الدراسة التي جاءت في حوالي الفي صفحة مع ملخص. وقد قدم الملخص كوثيقة للدورة العاشرة للاكوا المنعقدة في الفترة من ٧ الى ١١ ايار/مايو ١٩٨٣، تحت عنوان تقرير نهائي حول الأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا (الوثيقة رقم E/ECWA/166/Add.1).

٣- ومتابعة لهذا الموضوع اتخذت الدورة العاشرة للجنة بتاريخ ١١ ايار/مايو ١٩٨٣ القرار رقم ١٢٣(د-١٠) الذى تدعو فيه الى تشكيل لجنة فرعية سباعية(*) لاعادة صياغة ملخص الدراسة تتكون من منظمة التحرير الفلسطينية، جمهورية مصر العربية، دولة الكويت، المملكة الاردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية ولبنان. وقد اجتمعت اللجنة خلال الفترة الواقعة بين ٢٧ حزيران/يونيو و ٣ آب/اغسطس ١٩٨٣ واعادت صياغة الملخص، وكانت هناك رغبة في تقديمه الى المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذى عقد في جنيف من ٢٩ آب/اغسطس الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، على ان ذلك لم يتم اذ تقرر قبيل الاجتماع عدم تقديم الملخص الى المؤتمر المذكور.

٤- وفي الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ صدر القرار رقم ١٢٤(د-١١) الذى يقضي باحالة الدراسة الكاملة وملخصها الى الدول الاعضاء لابداء ملاحظاتهم بشأنها على أن تجتمع اللجنة الفرعية المشار اليها في القرار ١٢٣(د-١٠) بعد ذلك لمناقشتها. ولم تجتمع اللجنة في حينه لاسباب فنية.

٥- وفي الدورة الثانية عشرة للاكوا التي عقدت من ٢٠ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ صدر القرار رقم ١٤١(د-١٢)، الذى نص على مايلي:

"(أ) احالة الدراسة الى الامانة التنفيذية لتنقيحها بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الاردنية الهاشمية ومن يرغب في الحضور من الاعضاء الآخرين على ان تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المرسلة او التي قد ترسل من الدول الاعضاء خلال فترة اقصاها نهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٥.

(*) يشار اليها من الان فصاعدا «باللجنة الفرعية».

(ب) ان تبدأ اللجنة عملها في فترة اقصاها شهر واحد اعتبارا من ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ على ان تنجز اللجنة مهامها في فترة اقصاها نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٨٥.

(ج) ان يدعو الأمين التنفيذى بعد ذلك الى عقد اجتماع حكومي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في موعد اقصاه نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ لاقرار الدراسة».

٦- وقد قامت الاسكوا من جانبها بتشكيل فريق عمل من خبرائها لمراجعة الدراسة. كما تم توزيع ملاحظاته على اعضاء اللجنة الفرعية.

٧- اجتمعت اللجنة الفرعية المشار اليها في القرار ١٤١(د-١٢) بحضور ممثلين عن المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية ومنظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية مصر العربية ومجموعة العمل المشكّلة من الأمانة التنفيذية للاسكوا وذلك على امتداد الفترة من ٣٠ حزيران/يونيو الى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ لغرض تعديل الدراسة وتنقيحها. وأعدت اللجنة تقريرها الممثل في الوثيقة رقم E/ECWA/85/IG.1/3.

٨- شمل تقرير اللجنة الفرعية توصية رفعت الى الاجتماع الحكومي، تضمنت الموافقة على التقرير المعنون ملخص حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني الذى اعتبر بمثابة تلخيص للدراسة ككل بعد ان تم تعديله وتنقيحه. كما رأت اللجنة الفرعية ان هذا التقرير قد اصبح معدا للنشر واوصت هذه اللجنة كذلك بالموافقة على الوثائق التي اطلعت عليها ونشر الاجزاء الاخرى من الدراسة والتي تمت الموافقة عليها تحت عنوان «دراسات مختارة حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في منطقة غربي آسيا» وأوصت اللجنة الفرعية كذلك بتقديم دراسة حول الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال اضافة الى دراسة بديلة عن الدراسة المعنونة Demographic, economic and social changes in Palestine during the British mandate والتي سبق ان قدمت، بيد انها لم ترق الى المستوى المطلوب.

٩- انعقد الاجتماع الحكومي في الفترة من ٢٨-٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ وقد شارك فيه مندوبون عن المملكة الاردنية الهاشمية، البحرين، جمهورية مصر العربية، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

١٠- بعد ان اطلع الاعضاء خلال الاجتماع الحكومي على التقرير الذى اعدته اللجنة الفرعية عن اعمالها المتعلقة بتنقيح الدراسة وادخال التعديلات اللازمة عليها وبعد مراجعة ما ورد في التقرير وسوق الملاحظات حوله وحول الدراسات قيد البحث، اتخذ الاجتماع الحكومي قرارا في جلسته الختامية التي عقدت في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، وافق فيه على الوثيقة رقم E/ECWA/85/IG.1/WP.1 المعنونة ملخص حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، واوصى بنشرها وتوزيعها على اوسع نطاق. وبعد الموافقة على اجزاء من الدراسة، اوصى الاجتماع الحكومي بنشرها حسب

الامكانات المادية للاسكوا، ودرجة ملاءمة شكلها ومحتواها الفني. وقرر احالة هذا القرار الى الدورة الثالثة عشرة للاسكوا للموافقة عليه.

١١- اعد الاجتماع الحكومي تقريره (الوثيقة رقم E/ECWA/85/IG.1/4) المرفوع الى هذه الدورة واوصى بمايلي:

(أ) أن يتم الافراج الكامل عن البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المتعلقة بالفلسطينيين من جانب جميع الدول، وخصوصا دول غربي آسيا؛

(ب) اجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني، وذلك في كل البلدان التي يقيم فيها، بما في ذلك الاراضي المحتلة. واذا تعذر اجراء هذا التعداد الشامل، فلا أقل من الاضطلاع بنشاطات بديلة لجمع البيانات الاحصائية على أوسع نطاق ممكن في بلدان غربي آسيا بالتعاون مع الحكومات المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية؛

(ج) انشاء بنك معلومات في الامم المتحدة خاص بالشعب العربي الفلسطيني على ان يكون بمثابة جهاز دولي يتتبع تحركات الشعب الفلسطيني مسجلا حالات الولادة والوفاة والزواج؛

(د) انشاء سجل لدى الامم المتحدة لتسجيل الاراضي التي يمتلكها الفلسطينيون وغيرها من الممتلكات، فضلا عن التراث الثقافي الموجود داخل فلسطين؛

(هـ) أن تسهم الاسكوا في تعزيز قدرات المكتب الاحصائي المركزى الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني؛

(و) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرات منظمة التحرير الفلسطينية في مجال بحث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني والمجالات الخاصة بالتوثيق والبحث والتخطيط؛

(ز) يوصي جميع البلدان الأعضاء في الاسكوا وغيرها من البلدان بمواصلة البحث المكثف فيما يتعلق بالاوضاع السائدة في الاراضي المحتلة. وتوجيه اهتمام خاص لقضايا بناء المستوطنات الاسرائيلية، والهجرة اليهودية، واستغلال الاقتصاد الاسرائيلي للقوى العاملة الفلسطينية، والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم في الارض المحتلة.

١٢- يرى الاجتماع الحكومي المعني باقرار الدراسة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا، أن الصورة القاتمة والأليمة التي كشفت عنها تلك الدراسة لمدى عمق العوامل والظروف التي يحيا الشعب العربي الفلسطيني فيها تعود أساسا الى أنه شعب طرد من وطنه ونزع من أرضه وتم الاستيلاء على بنياته الاقتصادية الرئيسية وبالتالي فانه لايمكن رفع الظلم عن هذا الشعب الا بتأكيد هويته الوطنية رسميا ودوليا بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وتأكيد حقه في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على أرضه ووطنه.

UNESCWA LIBRARY
2004895